حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي
فرع أكادير
PADS
لقاء مفتوح
"النموذج التنموي بين الخطاب والواقع"
أية بدائل ممكنة؟
ذ. عبد اللطيف أعمو
عضو الديوان السياسي لحزب
التقدم والإشتراكية
د. علي بوطوالة
الكاتب العام لحزب الطليعة
الديمقراطي الإشتراكي
مقر فدرالية اليسار الديمقراطي
برج سفير شارع الحسن الأول
حي الداخلة أكادير
السبت 10 يوليوز 2021 الساعة 16:00

عبد اللطيف أعمو
مستشار برلماني
www.ouammou.net

1. قراءة في النموذج التنموي الجديد

2. ملامح نموذج تنموي محلي قابل للتنزيل؟

1 قراءة في النموذج التنموي الجديد

- تقديم :
- أهداف استراتيجية طموحة
  - رؤى استراتيجية متفرقة :
- مجموعة من الملاحظات الأولية
  - محاور مألوفة ... ومستهلكة: Impression du déjà vu !
  - في الحاجة إلى التغيير وطمأنة المجتمع
- أسئلة الحكامة
  - ضعف الفعالية والمردودية :
  - اقتصاد الريع وتنازع المصالح:
  - عدم ربط المسؤولية والمحاسبة:
- بعض أوجه القصور في المقاربة التنموية
  - ضعف الإحالة على الجهوية كمضمون وكخيار دستوري
  - ضعف الإحالة على الإشكاليات المرتبطة بالعالم القروي
  - إشكاليات رقمية
  - ضعف القدرات على تدبير المخاطر

1 قراءة في النموذج التنموي الجديد

مقترحات عامة لتجويد المقاربة التنموية

- في مسألة تجديد النخب
- بناء المشروع التنموي على قواعد المبادرة والحرية
- أهمية ومحورية الثقافة والتأسيس لمشروع ثقافي وطني مبادر وخلاق
- الحاجة إلى تعزيز مختلف أشكال الوساطة

2 ملامح نموذج تنموي محلي قابل للتنزيل؟

تقديم :

- يحمل تقرير النموذج التنموي في طياته تشخيصا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويقدم رؤية عن المسار المحتمل الذي ينبغي أن تسير عليها البلاد في أفق 2035.

- ويعتبر التقرير في تقييمه أن النموذج الحالي يكرس تعميق الفوارق والتراجع الاجتماعي للطبقة الوسطى.

- كما أشار إلى وجود أزمة ثقة تجاه الفعل العمومي والأداء العمومي بشكل عام، في سياق رصد تردي الخدمات العمومية وضعف الحس والوازع الأخلاقي، مع تراجع قيم النزاهة على العموم ، ولدى المكلفين بتدبير الشأن العام. بشكل خاص.

أهداف استراتيجية طموحة

وقدمت اللجنة مجموعة من المقترحات الاستراتيجية، الهادفة إلى استشراف الأفق المستقبلي، التي يتمثل أساسا في :

- تنمية الرأسمال البشري وتفعيل آليات الارتقاء الاجتماعي،
- الاهتمام بمنظومة التعليم وتهيئ كفاءات مغرب الغد،
- إدماج كافة المواطنين من خلال التمكين والمشاركة الواسعة،
- إرساء الحماية الاجتماعية بشكل أكثر فعالية،
- تعبئة التنوع الثقافي كرافعة للانفتاح والحوار والتماسك الاجتماعي،

رؤى استراتيجية متفرقة ومضطربة

- منذ بداية الاستقلال إلى بداية القرن 21، عرفت بلادنا مجموعة من التصورات الإستراتيجية بأسماء مضطربة ومتفرقة وبرؤى استراتيجية مختلفة، بعناوين متباينة، وأحيانا مختلطة مع السياسات العمومية... الرابط الأساسي بينها هو التوجه النيوليبرالي.
  إلى غاية نهاية التسعينات، تظل السمة المشتركة للمخططات التنموية الثمانية هي :

- **تغييب الإرادة الشعبية**: واللآمبالاة بالمشاركة الشعبية الواسعة،
- **ضعف الإرادية** : عدم إدماج العنصر البشري في إذكاء روح المبادرة والمقاولة والتحفيز على دينامية الخلق والإبداع ،
- **ضعف الحكامة** : يعاني النموذج التنموي الحالي من عجز على مستوى الحكامة العمومية مع عدم خضوع المخططات التنموية للتقييم والتتبع، مع غياب ثقافة التقييم الذي ساهم في عدم فعالية التخطيط. فالمخططات توضع دون دراسة وتقييم للمخططات السابقة للاستفادة من الأخطاء وتدارك الاختلالات.

- ويبدو أن كل هذه الخطط، التي وضعت بشراكة مع القطاع الخاص، وصلت إلى مداها، وكأننا في وضع استنفذت فيه عدة مسارات، ويتعين إعادة النظر برؤية جديدة وبطموحات مغايرة.

الخصائص المميزة للمقاربات العامة والتوجهات الكبرى لأهداف التنمية

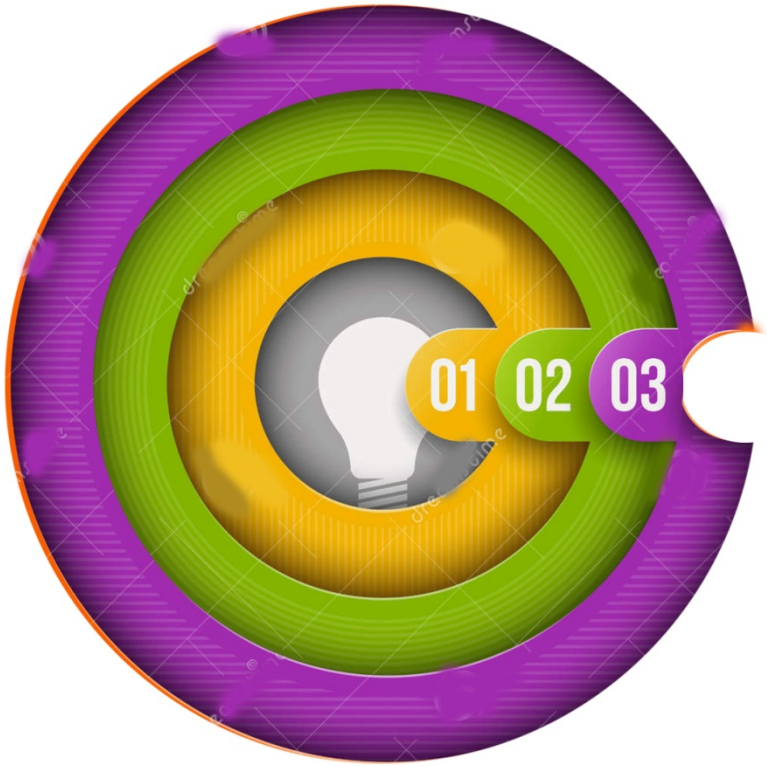

01 ـ المخطط الإنمائي القطاعي (البرنامج الحكومي)

02 ـ النموذج التنموي

03 ـ المشروع المجتمعي

- إن الحديث عن النموذج التنموي يجعلنا نتسائل حول موقعه ضمن المقاربات العامة والتوجهات الكبرى لأهداف التنمية.
- فالنموذج التنموي في تصوره يمكن أن يصنف زمنيا على مدى متوسط ما بين المخططات القطاعية (التزامات حكومية) القصيرة المدى، والمشروع المجتمعي الواسع المدى والأهداف.
- فهو يختلف عن المخطط الإنمائي القطاعي أو الوزاري، أو حتى البرنامج الحكومي، بحكم أن مداه أقل وأضيق نوعيا وزمنيا.
- كما أن النموذج التنموي يختلف عن المشروع المجتمعي، الذي يكون مداه أطول ونطاقه أوسع وسقفه أرحب

وبالتالي، فالنموذج التنموي يوجد في منزلة بين منزلتين: فهو في مرتبة وسطى ما بين المشروع المجتمعي كسقف أعلى، وبين البرنامج كأداة لتنزيل النموذج التنموي، زمنيا أو قطاعيا، كحد أدنى، ولفترة انتدابية حكومية محددة.

لكننا لم نلمس هذه التراتبية وهذا التصنيف في بناء النموذج التنموي.

عبد اللطيف أعمو
مستشار برلماني
www.ouammou.net

ملاحظات عامة حول المقاربة التنموية المعتمدة

محاور مألوفة... ومستهلكة: Impression du déjà vu !

في الحاجة إلى التغيير وطمأنة الرأي العام

محاور مألوفة... ومستهلكة:

يبدو جليا أن التشخيص والاقتراحات الواردة في تقرير النموذج التنموي الجديد حول ما يمكن أن يكون عليه النموذج التنموي الجديد ليست بالشيء الجديد. وهذا ينطبق بالخصوص على تدبير قطاع التعليم والتكوين وتأهيل الرأسمال البشري.

تعزيز الرأسمال البشري، باعتباره رافعة أساسية لتحقيق تكافؤ الفرص:

ويدعو التقرير - وهذا ليس بجديد كذلك - إلى تعزيز الرأسمال البشري، باعتباره رافعة أساسية لتحقيق تكافؤ الفرص، وهو محفز حاسم للقدرة التنافسية للبلاد.

وترتبط أهمية التعليم بالدور المركزي للعلم والمعرفة في **نقل وتداول المهارات**، وأدوارهما الرئيسية في تعزيز النمو الاقتصادي.

كما أن أهمية التعليم في التقرير تبررها الحاجة إلى تلبية مطالب المواطنين الذين تمت استشارتهم، والذين وضعوها على رأس أولوياتهم، حيث تتمحور معظم الانتظارات الملحة على التعليم الجيد والصحة (المتلازمتان !).

الحاجة إلى التغيير وإلى طمأنة المجتمع

ويأتي هذا التقرير في خضم أزمة كورونا (Covid-19)، والتي كانت لها آثار سلبية كبيرة على الاقتصاد الحقيقي بشكل عام، وعلى النظام التربوي والصحي بشكل خاص.

كما غذت أزمة كوفيد – 19 شعورا بالقلق إزاء المستقبل، بالنظر إلى جسامة آثارها السلبية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، خاصة فيما يرتبط بفقدان الشغل. كما أنها أزمة **تقوي بشكل أكبر الحاجة إلى التغيير والحاجة إلى طمأنة المجتمع**.

وبالتالي، فإن تعزيز الرأسمال البشري يتطلب إجراء تغييرات كبيرة وقطيعة مع سلوكات سابقة.

وأن تنزيل أي مشروع يقتضي تصورا على مستوى الحكامة والانتباه لإشكالية العلاقة بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية، والتي تمثل مرآة للمجتمع المدني مطروحة. ومكانة هذه المؤسسات في علاقتها مع المواطن باعتباره في صلب النموذج التنموي مهمة في هذا المجال.

كما أن وضع المواطن في قلب المنظومة التنموية يتطلب تبني **مراجعة متعددة الجوانب والأوجه للسياسة العمومية**، من حيث الحكامة ودعم التكوين والتعليم وتأهيل المنظومة الصحية، وضمان الحريات الأساسية للجميع، على قدم المساواة، وسن تدابير محددة لتشجيع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين ... وكبح الاقتصاد «المفترس»

عبد اللطيف أعمو
مستشار برلماني
www.ouammou.net

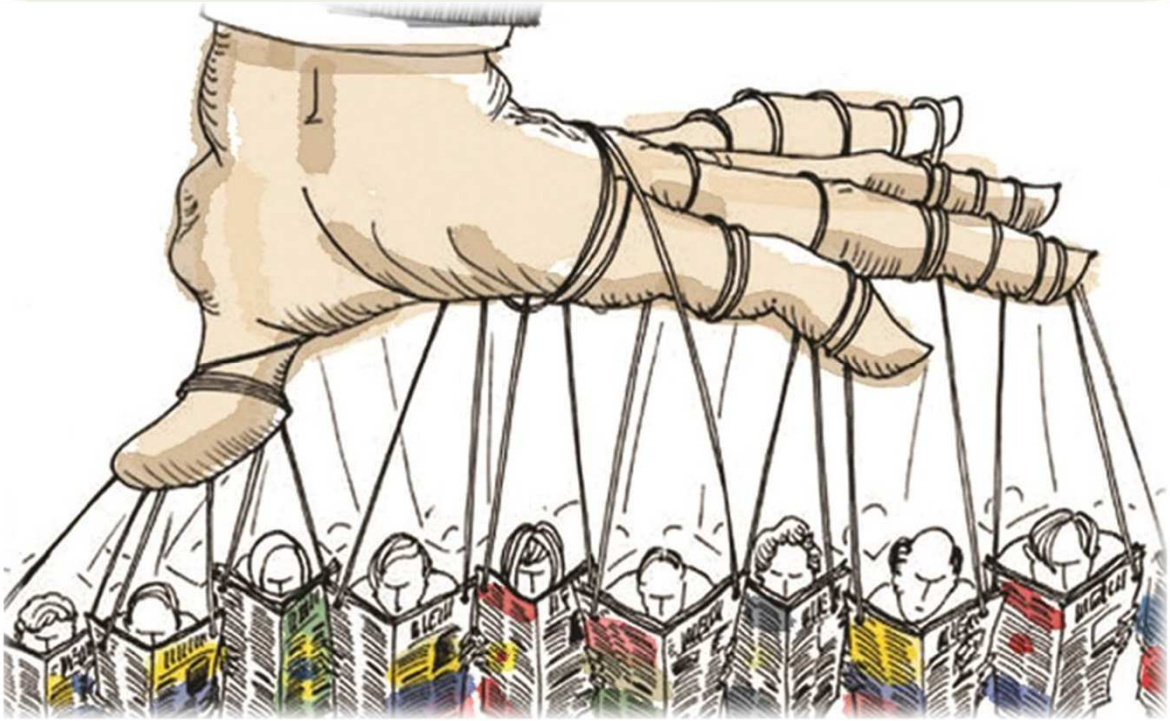

أسئلة الحكامة في المقاربة التنموية المعتمدة

ضعف الفعالية والمردودية :

اقتصاد الريع وتنازع المصالح:

عدم ربط المسؤولية بالمحاسبة:

أسئلة الحكامة: عجز وضعف التقييم والتقويم

ضعف الفعالية والمردودية :

- لم نستطع منذ 60 سنة أن نبني حقيقة اقتصاد السوق أي اقتصادا تسوده المنافسة الحرة والتعددية والشفافية والعدالة؟
- إن اختيار الاندماج في العولمة، دفعنا إلى اعتماد سياسات تشجع القطاع الخاص عبر الدعم والقروض والتحفيزات ورغم ذلك لم يقم هذا القطاع بالدور المنوط به؟

فرغم نهج الانفتاح، عبر الانخراط في عدد من اتفاقيات التبادل الحر مع عشرات الدول، والتي تفتح لنا نظريا سوقا بنحو مليار مستهلكً، إلا أن بلادنا لم تستفد من ذلك. فالميزان التجاري المغربي يعرف عجزا مُزمنا، يتفاقم سنة بعد سنة.

فالمغرب لا يساهم إلا بحوالي 0.13٪ من المعاملات التجارية الدولية، و بـ 0.14٪ من الإنتاج العالمي، في حين أن نسبة سكان المغرب تشكل 0.4٪ من مجموع سكان العالم. ويرجع هذا الضعف إلى نقص تنافسية إنتاجنا الوطني، ومحدودية العرض التصديري.

ويعرف الدخل الوطني توزيعا غير متكافئ، حيث يستحوذ أرباب العمل (الباطرونا) على 50٪ من فائض القيمة، في حين لا يحصل المنتِجون إلا على 30٪، والباقي يرجع إلى الدولة في شكل موارد ضريبية، فيما يتحمل المأجورون وعدد صغير من المقاولات المواطِنة جزءا هاما من الضغط الجبائي.

أسئلة الحكامة: عجز وضعف التقييم والتقويم

اقتصاد الريع من أكبر العوائق أمام تحرير المبادرة الحرة

التقرير تحدث عن أسباب تعثر التحول الاقتصادي، وصنف حالات الريع وحماية مراكز النفوذ ضمن العراقيل التي تقف في وجه تحرير الاقتصاد والمبادرة والانفتاح، دون اقتراح بدائل وحلول. كما أشار إلى أن نظام التحفيزات العمومي يساهم في جعل الفاعلين الاقتصاديين يفضلون الأنشطة الريعية والمحمية والآمنة،

مما يطرح إشكالية إعادة النظر وتقييم آليات التحفيز العامة أو القطاعية.

ويقتضي، بشكل عام، إصلاح البنيات الإدارية والمؤسساتية والتشريعية والقيمية، وإعطاء دفعة جديدة لمحاربة كافة أشكال الريع والمحسوبية والزبونية والفساد والاحتكار غير القانوني والحد من نظام الاستثناءات، وتفعيل دولة القانون في المجال الاقتصادي، وإعادة النظر في مقاربات الاستهداف الاجتماعي.

أسئلة الحكامة: عجز وضعف التقييم والتقويم

عدم محاسبة المسؤولين عن فشل النموذج السابق

من منطلق المبدإ الدستوري للمسائلة والمحاسبة، يمكن القول أن النموذج التنموي القديم فشل في تحقيق الأهداف، والمرور لمشروع تنموي جديد دون كشف حساب المشروع التنموي القديم أو معرفة مصير المليارات التي تم صرفها ومحاسبة المقصرين، هو أمر غير سليم. ويمكن أن يمهد الطريق لفشل ذريع جديد.

فلا يمكن ضمان نجاح النموذج بنفس الأشخاص، وبنفس العقليات وبنفس السلوكات.

فلدى المواطن العادي انطباع بأن نفس المنظومة الفاشلة التي أفشلت النموذج السابق هي من ستسهر على تنفيذ النموذج التنموي الجديد...

لكن اللجنة أغفلت أو تفادت الخوض في عناصر الأجرأة الفعلية لتنزيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة على مستوى جميع مؤسسات الدولة.

لا وجود في التقرير لإجابات على الأسئلة الأساسية الحساسة ، ولو كانت أسئلة مؤرقة ومؤلمة !

تقييم أولي لحصيلة المخططات التنموية

- إن تنزيل أي مشروع يقتضي تصورا على مستوى الحكامة. وإشكالية العلاقة بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية، والتي تمثل مرآة للمجتمع المدني مطروحة. ومكانة هذه المؤسسات في علاقتها مع المواطن باعتباره في صلب النموذج التنموي مهمة في هذا المجال,
- وأن وضع المواطن في قلب المنظومة التنموية يتطلب تبني **مراجعة متعددة الجوانب والأوجه للسياسة العمومية**، من حيث الحكامة ودعم التكوين والتعليم وتأهيل المنظومة الصحية، وضمان الحريات الأساسية للجميع، على قدم المساواة، وسن تدابير محددة لتشجيع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين ... وكبح الاقتصاد «المفترس»

عبد اللطيف أعمو
مستشار برلماني
www.ouammou.net

بعض أوجه القصور في المقاربة التنموية المعتمدة

بعض أوجه القصور في المقاربة

ضعف الإحالة على الجهوية كمضمون وكخيار دستوري

- رغم بعض الإشارات إلى خيار الجهوية الموسعة المنصوص عليه في دستور 2011 من خلال مسلسل اللامركزية واللاتمركز، إلا أنه لم يحظى بقراءة متأنية كمصطلح وكمضمون.

- فقد خلت العناوين الرئيسية والمحاور المهمة من قراءة دقيقة للإشكاليات الجهوية، عدا بعض الإشارات إليها، في القسم الثاني – المبدأ الرابع: التفريع في نطاق المجالات الترابية - والإشارة إلى التنمية الجهوية وتثمين المجالات الترابية ضمن المحاور الإستراتيجية للتحول، في إطار دعم التوطين الترابي للمؤسسات والمقاولات العمومية، مع الدعوة إلى تسريع عملية الجهوية المتقدمة وإقرار جهوية الخدمات المتعلقة بالبنيات التحتية... مع الدعوة إلى تخصيص الجهات لصناديق لدعم وتشجيع الأنشطة الاقتصادية الجهوية، وإسناد إدارة هذه المشاريع إلى "السلطات الجهوية للتنمية".

- ولم يترجم التقرير بشكل دقيق الجهوية كاختيار دستوري وكمؤسسة وازنة في مجال التنمية المحلية، رغم الدعوة إلى انبثاق "مغرب الجهات" ضمانا لالتقائية ونجاعة السياسات العمومية على المستوى الترابي ... في حين أن تقرير البنك الدولي عن المغرب ركز في تحليله لآفاق سنة 2040، على التحولات التي يعرفها المغرب بخصوص التحول الديمغرافي والتنمية الحضرية للمجتمع في إطار الجهوية الموسعة، وعلى ميكانيزمات الحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية.

الضعف في معالجة الإشكاليات المرتبطة بالعالم القروي

رغم الإشارة إلى استثمار "الدائرة" كوحدة إدارية للقرب، باعتبارها حلقة وسطى بين الجماعة والإقليم في توزيع الخدمات العمومية بالعالم القروي، الاعتراف بمكانة "الدوار" كوحدة ترابية أساسية، والدعوة إلى تشجيع التطور المنسجم للعالم القروي وملائمة أدوات التهيئة لخصوصيات المجالات القروية كعناوين عامة.

فبالكاد، يتم التطرق إلى مشاكل العالم القروي ذات العواقب الاجتماعية والبيئية المدمرة.

فضمن الاختيار الاستراتيجي الثاني، الخاص بضمان إعادة تنظيم متجدد للمستويات الترابية وتشجيع ترابطها، دعا التقرير إلى تقديم دعم أكبر للفلاحة التضامنية والعائلية من أجل "صمود" العالم القروي.

ضعف الإحالة على الإشكاليات المرتبطة بالعالم القروي

هذا، دون التدقيق في آليات "الصمود" المقترحة، ودون تقديم ضمانات قوية للمرأة القروية بوجه خاص وللفلاح البسيط الذي جعله "مخطط المغرب الأخضر" خارج التغطية، لوقت طويل،

لم تتضح، من خلال تقرير النموذج التنموي الجديد، معالم تحقيق العدالة والمساواة في الاستفادة من تعليم جيد وملائم، ومن صحة ومن حماية اجتماعية، ومن الحصول على سكن لائق، ومن سهولة في الولوج إلى القروض، ... وإنصاف الفلاحين الذين لا يملكون أرضًا ومن ضمان حقوق الفلاحين الصغار والصناع التقليديين بالعالم القروي وبالمناطق الجبلية، والذين يشكلون الغالبية الكبرى، ويعانون من مشاكل الاستيلاء على أراضيهم، وتفقيرهم، ... وتعريضهم لمختلف أشكال الهشاشة...

وهو ما يجعلهم في غالب الأحيان، خزانا طيعا لليد العاملة في الضيعات الفلاحية الكبرى، أو مزودا لمسارات الهجرة القروية نحو هوامش المدن الكبرى...

والتقرير ... لم ينصف للأسف بالقدر الكافي الفلاح الصغير،

ناهيك ... عن الهوة الرقمية الشاسعة التي يعاني منها العالم القروي والمناطق الجبلية.

إشكاليات رقمية مرتبطة بالمنظومة التنموية

المغالات في ... طموحات وسقف الطفرة الرقمية

إن **مغرب "الجرأة"** يقتضي ارتقاء بلادنا إلى الريادة الاقليمية في مجالات عديدة، وضمنها رفع رهان التحول إلى بلد رقمي تعبأ فيه القدرات التحويلية للتكنولوجيا الرقمية تعبئة كاملة.

وهذا يقتضي دعم التحول الرقمي في مختلف القطاعات، كالتعليم والعدالة والصحة والإدارة والثقافة... ، وفي مجال التسويق، بتعزيز الترويج عبر المنصات الرقمية الكبرى، فضلا عن توفير منصات رقمية وطنية لرصد ونشر المعلومات وتسهيل الولوج إليها، على أن يكون تأهيل البنية التحتية الرقمية مصحوبا بعملية تحسين سريعة للقدرة على استعمال التكنولوجيا الحديثة، وتكثيف التكوين في مجال المهارات الرقمية والذكاء الاصطناعي.

ويجب هنا الإقرار بأن الرقمنة التي نتعامل معها إلى يومنا هذا هي **رقمنة "استهلاك"** في جزء كبير منها.

ويبدو أن التقرير يشير إلى أن التوجه الأكيد نحو تعزيز المهارات الرقمية والتعليم عن بعد قد يكون الحل السحري. وهذا فيه نوع من المغالات، وينطوي على مخاطر كبيرة، إذا لم ننتبه إلى العديد من المشاكل المرتبطة بـ**عدم المساواة في الولوج إلى التقنيات الرقمية**

ضعف القدرات على إدارة وتدبير المخاطر

- يقر التقرير بأن التنفيذ الفعلي للنموذج التنموي يتطلب تعزيز القيادة الاستراتيجية والتتبع وإدارة التغيير، بحيث يتطلب عالم ما بعد كوفيد 19 القدرة العالية على الاستباقية والتكيف للحماية من المخاطر.
- لكننا لم نتأكد بعد من قدرات تدبير المخاطر والقدرات الاستباقية للمنظومة التربوية الوطنية وللنظام الصحي الوطني، ولنظام الحماية الاجتماعية القائم والمنتظر. ولم نطلع بشكل مقنع ومطمئن على مختلف السيناريوهات المبنية على قراءة للمخاطر الخارجية والداخلية التي قد تؤثر على مسارات النموذج التنموي، بشكل عام.
- لم نلمس في التقرير الشجاعة الفكرية الكافية للخوض في تحديد السيناريوهات المحتملة في إدارة المخاطر في غياب أجندة خاصة حول القضاء النهائي على الأمية، وتغيير العقليات وبناء الصلابة والصمود في المجتمع، لرأب التصدعات العميقة التي أصابت الاقتصاد بفعل جائحة "كوفيد 19" وما نتج عنها من تفاوت فادح بين الفقر المدقع والثراء الفاحش، عبر ترسيخ قيم التضامن ودعم الوساطة والقضاء على النزاعات داخل الإدارة والمجتمع المغربي.

هذا بجانب عدم تحديد السيناريوهات المحتملة في إدارة المخاطر البيئية المحتملة، والصعبة التوقع، دون قدرات على الاستباقية والتكيف. فرهان الاستدامة يكرس المسؤولية الجماعية إزاء الرأسمال الطبيعي...

عبد اللطيف أعمو
مستشار برلماني
www.ouammou.net

بعض المقترحات العامة...
لتجويد المنظومة التنموية

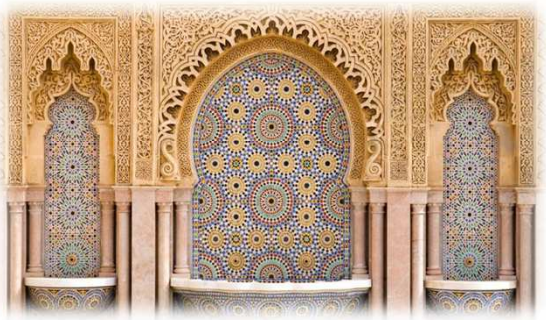

مسألة تجديد النخب تعتبر مسألة محورية في مسار أي مجتمع

- يقتضي إرساء نموذج تنموي في مستوى التطلعات، عقليات ونخب جديدة واستحضار الكفاءة في العنصر البشري باعتباره أساس كل تنمية، فهو الذي يوظف ويجند الإمكانات والمقومات والمؤهلات المتاحة بشكل أفضل وأرقى.

- ولاشك أن مسألة تجديد النخب تعتبر مسألة محورية، فنوعية النخبة مؤشر قوي يترجم مدى حيوية المجتمع ومدى قابليته لبلورة نموذج تنموي جديد قابل للحياة والاستمرار، لكونها مشتلا سياسيا يبلور منظومة من القيم ومشاريع الأفكار التي تطبع هوية ذلك المجتمع، ذلك أن النخبة تبقى في نهاية المطاف مصنعا لإنتاج أفكار ومشاريع المجتمع .

إن اشكالية وثنائية النخب السياسية وآفاق تنزيل النموذج التنموي الجديد، إشكالية محورية وجوهرية في المغرب.

- فقد كشفت التجربة والممارسة من منطلق مبدأي التدرج والتراكم أن جميع الإصلاحات والمحاولات الإصلاحية التي عرفها التدبير العمومي الترابي كيفما كانت لم تصل إلى مبتغاها، بل منها من باء بالفشل نتيجة اعتلالات واختلالات وانحرافات النخب المسؤولة.

بناء المشروع المجتمعي على قواعد المبادرة والحرية

- لقد تبنى المغرب تصورات استراتيجية متعددة ينقصها التنسيق والالتقائية.
ولقد حرص على إعطاء الأهمية للبنيات التحتية، ولم نعطي ما يكفي من الأهمية للجانب البشري وللبنية البشرية.
- لقد انطلقنا من منطق التصور النيوليبرالي القائم على نظرية السيلان السطحي *ruissellement* بخلق إمكانيات إنتاج الثروة لإعادة توزيعها في مرحلة لاحقة. ولم يفلح هذا التصور النيوليبرالي في بناء نموذج تنموي محوره المواطن وتنمية الإنسان.

- وسنحتاج بالتأكيد إلى كفاءات عالية وإلى تطوير الكفاءات المتوفرة وبناء المشروع المجتمعي على قواعد **المبادرة والحرية**

وهذه الحرية ينظر إليها من مفهومها الواسع: حرية التعبير ـ حرية الصحافة – حرية النقد – الحق في الاختلاف ـ حرية المبادرة ـ حرية المعتقد ـ حرية التفكير.... والتي ستجعلنا نحرر الطاقات الخلاقة في المجتمع.

فإلى أي حد سنستطيع تحقيق أهداف النموذج التنموي، بالموازاة مع توسيع هامش دمقرطـة المجتمع والاقتراب أكثر من المعايير الدولية المعتمدة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان؟

أهمية و محورية الثقافة والتأسيس لمشروع ثقافي وطني مبادر وخلاق

- من النواقص التي يشكو منها مجتمعنا هو **القصور في تطوير القدرات الثقافية والإبداعية.**
- وعالم الرقمنة أساسا ورهاناته الآنية والمستقبلية، مرتبط بالفعل والإبداع. والإبداع لا يمكن أن يسمو ويرتقي بدون حرية.
- والظرفية المتميزة بجائحة كوفيد 19 تجعلنا نعي أكثر مما سبق بأن القدرات الخلاقة كامنة داخل المجتمع المغربي، ويجب تطويرها بشكل أقوى.

وهذا كله متوقف على شرط جوهري أساسي، هو تحقيق الحرية والديمقراطية.

فإذا كان من جملة ما توصل إليه تقرير النموذج التنموي الجديد مأسسة وهيكلة القطاع الثالث كرافعة أساسية لدعم المجتمع ، فإن ذلك لن يستقيم إلا في مجتمع ضامن للحريات وقادر على بلورة آليات الوساطة الاجتماعية.

الحاجة إلى تعزيز مختلف أشكال الوساطة الاجتماعية

إن مشكلتنا ليست مشكلة تجهيزات وبنايات وفضاءات، ف المشكل كامن في **عدم قدرتنا على تكوين وسطاء** médiateurs اجتماعيين وثقافيين وسياسيين، أي تكوين أفراد يتولون "**وساطة القرب**" وتكون لديهم القدرة على تمرير الحب والشغف والمعرفة والفن والحس الجمالي.... وحس المواطنة والمسؤولية والالتزام...

واعتماد الوساطة الاجتماعية والثقافية ستسمح بتمرير القيم التي تجعلنا بمقوماتنا الحضارية الذاتية والمشتركة مع الآخرين، والمستلهمة من الموروث المحلي، الموروث الجمعي، والموروث الإنساني الكوني، نصنع مواطنا لديه جزء من الموروث الإنساني والجمعي والمحلي يستطيع أن يساهم به في بناء الشخصية الوطنية المتميزة، بإذكاء الخيال الفردي الخلاق، المؤمن بفكرة النسبية، الدالة على أن لا أحد يمتلك الحقيقة. وأن القناعات تصنع قيم التعايش مع الآخر المختلف والقدرة على الاستماع إلى أصوات متعددة، وإلى أفكار مختلفة، وتقبل تعدد التصورات.

وبهذا، ترتقي الثقافة إلى التربية على الشغف، بدل أن تكون مجرد إدراك.

وما نحتاجه أكثر اليوم هو **القدرة على إنتاج المعرفة والتربية على الإدراك والتصور والجمالية** من خلال توظيف الرقمنة. وقدراتنا ضعيفة اليوم في هذا المجال.

بعض عناصر المحور الثاني

2 ملامح نموذج تنموي محلي قابل للتنزيل؛

ملامح نموذج تنموي محلي قابل للتنزيل؟

- جاء في تقرير النموذج التنموي الجديد أن تحقيق أهداف الجهوية المتقدمة يستلزم تعزيز الموارد المالية للجماعات الترابية وتنويعها ومشاركتها فيما بينها، فضلا عن تنمية مواردها البشرية .

- ويتأتى تعزيز الموارد المالية للجماعات من خلال الرفع من التحويلات المالية المنجزة من خرف الدولة، والتسريع في تحويل الوسائل لفائدة الجهات، موازاة مع نقل الاختصاصات، والمرتبطة جزئيا بالموارد الضريبية المستخلصة على مستوى كل جهة وكذا الرفع من الموارد الذاتية للجماعات الترابية من خلال تبسيط وتحسين الجبايات المحلية.

- لكن الحديث عن ملامح نموذج تنموي محلي، يحيلنا على القدرة الجماعية على التغلب على مجموعة من العوائق على مستوى الجهة، ومن ضمنها أساسا:

عوائق مرتبطة بالوضع الاجتماعي

على المستوى الاجتماعي، هناك حاجة إلى إيلاء الأهمية القصوى للمشاريع الهادفة إلى الرفع من مؤشرات التنمية البشرية، وأن تستهدف في المقام الأول الجماعات الترابية الأقل حظا وتأهيلا، بجانب الاهتمام بهوامش المدن وبالمناطق الهامشية التي تشكل أطراف الجهة.

عوائق مرتبطة بتدبير إشكاليات التكوين والتشغيل

إن إشكاليات التكوين وخلق فرص الشغل تمثل التحدي الأكبر على الصعيد الجهوي، حيث ظلت جهة سوس ماسة لعقود في مستوى المعدلات الوطنية بالنسبة للتشغيل أو البطالة، دون أن يتمكن الاقتصاد الجهوي من توفير فرص أكبر للرفع من مؤشراته.

وهو مؤشر دال على طغيان الطابع الموسمي أو غير المستقر وهيمنة العمالة الجهوية غير المهيكلة، فضلا عن الصعوبة الكامنة في عدم قدرة الجهة على الحفاظ على مناصب الشغل المكتسبة عبر عقود، إضافة إلى ضرورة سعيها لخلق المزيد من فرص الشغل في قطاعات ومجالات جديدة وواعدة.

عوائق مرتبطة بمرتكزات الاقتصاد الجهوي

- إن الاقتصاد الجهوي يرتكز أساسا على الرافعات الثلاثة المتمثلة في القطاعات ذات الأولوية (الفلاحة – السياحة – الصيد البحري.(P.T.A)

- ولا يجادل أحد اليوم في أن هذه القطاعات الرئيسية، تبدو عليها علامات الضعف بجلاء، بسبب ضيق أفق التطوير وتحسين المردود الذي تعاني منه هذه القطاعات، على مر العقود الأخيرة:

- فـ**الفلاحة** تواجه شبح شح المياه وضعف الموارد المائية وتقلص المساحات المزروعة المستغلة، وينتظرها بحزم رفع رهان الالتزام الجاد والمسؤول بخلق أنشطة ذات قيمة مضافة عالية وذات قدرة تنافسية وتتلائم مع التحديات المناخية ومع متطلبات الأسواق المستقبلة لها.

النشاط الفلاحي يستهلك 89 في المائة من الموارد المائية بجهة سوس ماسة

عوائق مرتبطة بمرتكزات الاقتصاد الجهوي

السياحة من جهتها، تعاني من ترهل وضعف مزمن في قدرتها التنافسية، وقد تفقد على المدى المتوسط والبعيد، مرتبتها كثاني قطب سياحي وطني، إذا لم تبادر إلى تجديد رؤيتها وتعيد التفكير في ماهية الوجهة السياحية الجهوية، وتراهن على دمج مختلف المنتوجات الثقافية والتراثية الجهوية، المادية منها والغير المادية والطبيعية، في تكامل متوازن يضمن تصميم منتوج جهوي متكامل ومنفرد، وما يتطلب إعادة هيكلة القطاع بشكل جذري.

الصيد البحري، من جهته يواجه مخاطر **التدبير المستدام** لاستغلال الموارد، بالإضافة إلى إعادة تمركز موانئ الصيد الواقعة جنوبًا، مع بروز فرص متاحة للاستثمار في قطاع تربية الأحياء البحرية، لكن الرهانات البيئية المرتبطة بهذا المجال تستحق المراقبة اليقظة، وتحريره من القبضة الحديدية التي يعاني منها، والتي حولته إلى قطاع ريعي.

عوائق مرتبطة بعصرنة القطاع الصناعي الجهوي

قد تشكل الصناعة متنفسا ومصدرا للإلهام، إذا ما تعززت مكانة الصناعات ذات القيمة في الاقتصاد الجهوي، وتم التحفيز على التحول التدريجي والسلس من الصناعات الزراعية والتعدينية الملوثة إلى السعي نحو توطين علامات تجارية جديدة في قطاعات واعدة وناشئة كالتكنولوجيات الحديثة مثلا وفي مجالات الابتكار ودعم البحث العلمي، وجعل الجامعة فاعل محوريا وقوة اقتراحية في هذا المجال، مع استحضار توفير كل شروط وظروف التنافسية والمنافسة، باعتبار موقع الجهة وقلة تجهيزاتها الحديثة في مجال المواصلات، أو انعدامها كالسكك الحديدية والطرق الكافية.

عوائق مرتبطة بالتدبير المجالي

التوزيع المجالي لسكان الجهة غير متكافئ، حيث نجد داخل المجال الترابي للجهة توزيعا متباينا بين مناطق ذات تركيز عالي للسكان (أكادير الكبير وسهل سوس) وأخرى هامشية تتميز بهجرة كثيفة للسكان.

وإذا كانت المنطقة المركزة للسكان وللنشاط الاقتصادي تبرر تخصيص الجزء الأكبر من مجهود الاستثمار، فإن المناطق الأخرى الأقل جاذبية تستدعي مقاربة جادة لإشكاليات الاستدامة و لحكامة وجدوى المشاريع الاجتماعية التي تستهدفها بشكل خاص بسبب ملامحها وبنيتها الديموغرافية.

عوائق مرتبطة بالتخطيط الجهوي

- يتطلب التخطيط الجهوي تعزيز دور أكادير ورد الاعتبار إليه كقطب اقتصادي جهوي قوي، والذي عانى من تهميش قوي في المدة الأخيرة، مدعومًا ومعززا بدعم وتقوية بروز أقطاب فلكية إقليمية تنافسية وفاعلة داخل محيطها.

- وهذا لن يتأتى إلا بتحفيز التكامل الاقتصادي بين أقاليم الجهة وبمعالجة التفاوتات الجهوية، ودعم التوسع الحضري للمراكز القروية الناشئة، والتي ستلعب دور صمام الأمان مستقبلا للحد من نزيف الهجرة القروية إلى المدن الكبرى (التي تؤدي حتما إلى تضخيم أحزمة الفقر حولها)، وربما أبعد من ذلك إلى ما وراء البحار...

- إن تقوية إشراك الساكنة المحلية في العمل التنموي شرط أساسي في وضع التنمية الجهوية في سكتها الصحيحة، وهذا لن يتم إلا بتعزيز طابع الحرفية والمهنية الفائقة لدى مكونات المجتمع المدني، كشريك محوري في العملية التنموية، وتقوية قدراتها البشرية والمالية.

ويشكل الاستثمار العمومي رافعة قوية في الاقتصاديات الجهوية الصاعدة، وهنا يتعين دعوة الاستثمار الخاص المحلي إلى مزيد من الالتزام والتعبئة لكي يلعب دور المصاحب الجاد والمسؤول للتدخل العمومي.

خـــاتـــمـــة

- يظهر من خلال توجيهات وتوصيات تقرير اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد، أن معالجة هذه العوائق داخل مشروع الجهوية المتقدمة، لا يمكن أن يتحقق إلا بإشراك الساكنة المحلية وتعبئة قدرات النخب، كل من موقعه، في تكامل وتناغم وتنسيق كاملين.

- مع الكف عن كل ما من شأنه تهميش المنتخبين والمؤسسات المحلية ومراجعة نظام اللاتمركز واللاتركيز، ومراجعة منهج تنزيل مقتضيات الدستور والقوانين التنظيمية المنظمة للجماعات الترابية في مجال الاختصاصات والصلاحيات وكيفية ممارستها، إضافة إلى تسريع الآلة الإدارية وتعزيز فعاليتها وتحقيق الحكامة الرشيدة.

شـــكـــرا

لمتابعة جديد عملنا البرلماني:

WWW.OUAMMOU.NET